

Distr.: General
29 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٤١ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص إعلان سول بشأن نظام الحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية، الذي اعتمدته المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تحديد دور الحكومة، المعقود في سول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ (المرفق).

وكانت جمهورية كوريا قد نظمت المنتدى بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وحضرها ٧١٩ ٨ مشاركا من ١٤٠ بلدا، من بينهم سبعة رؤساء دول وحكومات و ١٥٠ من كبار المسؤولين الحكوميين، فضلا عن عشرات عديدة من القيادات الدولية الرفيعة المستوى والمسؤولين التنفيذيين في قطاعات الأعمال، ورؤساء المنظمات الحكومية الدولية والأكاديميات.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال. وستقدم البعثة الدائمة لجمهورية كوريا والمشاركين مشروع قرار بشأن الإدارة العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

(توقيع) ي. ج. تشوي
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

إعلان سول بشأن نظام الحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية

سول، جمهورية كوريا، ٢٤-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

ديباجة

١ - التقى في المنتدى العالمي السادس بشأن تحديد دور الحكومة والذي نظّمته حكومة جمهورية كوريا بالمشاركة مع الأمم المتحدة، ممثلون للحكومات والمنظمات الدولية وقطاعات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية لمناقشة المسائل ذات الصلة بالإدارة الرشيدة. وعرض متكلمون بارزون وأعضاء أفرقة خبراءهم وأفكارهم ووجهات نظرهم الثابتة أثناء الجلسات العامة الست وحلقات العمل التسع التي انعقدت في إطار المنتدى.

٢ - ونحن، المشاركون في المنتدى العالمي السادس بشأن إعادة تحديد دور الحكومة، المعقود في سول، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن موضوع "نحو الإدارة التشاركية والمتسمة بالشفافية"، نعبر عن امتناننا الخالص لصاحب الفخامة الرئيس روه مو - هيون ولحكومة جمهورية كوريا للنجاح في إعداد المنتدى ولكرم الضيافة التي حظينا بها. ونشكر أيضا الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي شاركت في تنظيم المنتدى، والمنظمات الدولية المشاركة لما قدمه هؤلاء من دعم قيم لهذه المناسبة العالمية الهامة.

معلومات أساسية

٣ - نظرا لأن تغييرات عميقة لا تزال تؤثر على القطاعين العام والخاص في كثير من البلدان، تواجه الحكومات الآن حاجة ماسة لتحويل نطاق وسلوك أنشطتها لمواجهة هذه التحديات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتحاول الحكومات التكيف مع البيئة الجديدة التي أوجدتها العولمة، وانتشار الإجراءات الديمقراطية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومختلف التحديات الأخرى أمام تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ويعزز نجاح الحكومات في هذا الصدد التنمية الاجتماعية الاقتصادية، كما يعزز ثقة شعوبها في نظام الحكم.

٤ - ونتيجة لذلك، هناك حكومات كثيرة بصدد إعادة التجديد والخصخصة والترميم والإصلاح الرقابي وإقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام. وهذه التحولات

يجب الاضطلاع بها بطرق تخدم احتياجات شعوبها، ولا سيما الفقراء بطريقة تتضمن المزيد من الشفافية والمشاركة والاستجابة. وفي هذا الصدد، فإننا هنأنا حكومة جمهورية كوريا ومختلف الحكومات الأخرى على إقرار وتنفيذ نظام الإدارة القائمة على المشاركة كفلسفة مهيمنة.

٥ - وإذ نخطط علما بالمتديات الإقليمية الستة بشأن إعادة تحديد دور الحكومة التي قمنا بتنظيمها تحضيراً للمنتدى العالمي السادس، فإننا اتفقنا على أنه من الضروري وجود إطار شامل للإدارة الرشيدة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ومنه تعمل الحكومة وقطاعات الأعمال والمجتمع المدني معاً للتصدي للتحديات. واتفقنا على أن نظام الحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية والتأكيد على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية على حد سواء هما أهم العناصر التي يجب إدراجها في الإطار الجديد الذي سيفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٦ - ولهذا، فإننا نحن المشاركين في المنتدى العالمي السادس بشأن تحديد دور الحكومة، قد اعتمدنا هذا الإعلان.

توصيات

٧ - نحن نتفق على أن الإدارة التشاركية والمتسمة بالشفافية هي موضوع مناسب التوقيت للمنتدى العالمي بشأن تحديد دور الحكومة، نظراً لما لها من آثار على سعيها المشترك لحسم المشاكل الحالية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية. وفيما يجب على كل بلد أن يقيم وضعه الخاص به ويحدد أفضل الطرق لتعزيز الإدارة القائمة على المشاركة والمتسمة بالشفافية، ينبغي أن تعمل جميع العناصر الفاعلة في المجتمعات معاً لتوسيع نطاق الإدارة القائمة على المشاركة والمتسمة بالشفافية لما فيه فائدة شعوبها.

٨ - وفي هذا السياق، نحن نتفق على أن النجاح في تنفيذ الإدارة القائمة على المشاركة والمتسمة بالشفافية تتوقف على قدرة الحكومات على التأزر والتعاون مع مختلف العناصر الفاعلة في مجتمعاتها، بما فيها قطاعات الأعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين الأفراد وبوسع الحكومات، من خلال تشجيع الربط الشبكي لإيجاد علاقات يعزز بعضها البعض والتعاون الواسع الأساس بين جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، أن تعزز القدرة الحاكمة وفي الوقت نفسه ضمان وجود زواجر وضوابط سليمة بين الجهات الفاعلة.

٩ - ونحن ندرك أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم الآن وهو أحد المتطلبات التي لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما من أجل البلدان النامية. ونحن نوصي بالإدارة الرشيدة داخل كل بلد وعلى المستوى الدولي لإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها داخليا.

١٠ - ونحن نؤمن بأن جميع العناصر الفاعلة في إطار الإدارة القائمة على المشاركة والمتسمة بالشفافية عليها مسؤوليات فردية وجماعية من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة والتنمية البشرية. واستنادا إلى هذا الفهم، رتبنا توصياتنا وفقا للمواضيع الأربعة التالية: (١) تجديد الحكم والتكامل الاجتماعي، (٢) الاقتصاد السوقي والإدارة المؤسسية، (٣) الإدارة المحلية، (٤) والمجتمع المدني.

(١) تجديد الحكم والتكامل الاجتماعي

١١ - نحن نتفق على أن تواصل الحكومات جهودها نحو التجديد وذلك بإرساء الطابع المؤسسي للممارسات الإبداعية والعمل في تعاون وثيق مع مختلف العناصر الفاعلة في مجتمعاتها على تحسين قدرة الدولة ونطاق الخدمات العامة. ولإنجاز هذه الأهداف، ينبغي للحكومات أن تستغل أدوات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة القائمة على أساس الأداء، والميزنة القائمة على النتائج وتعزيز الرقابة.

١٢ - وتستطيع الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث الحكومة الإلكترونية تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في الأمور السياسية وفي عمليات صنع القرار، وفي تيسير سبل الوصول إلى الوكالات الحكومية وجعلها أكثر شفافية وفعالية. وينبغي تعزيز المؤسسات التي تسعى وراء المصالح العامة لكي تتمتع بروح المبادرة في تعزيز الإدارة القائمة على المشاركة والمتسمة بالشفافية. وهذا يستلزم استحداث مؤشرات سليمة للأداء لتقييم التخطيط والتنفيذ والنتائج.

١٣ - ويجب على الحكومات أن تحد من التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراء، وما بين ما هو حضري وما هو ريفي وما بين ما هو مترابط وما هو غير مترابط. وينبغي للحكومات التي تجابه فقرا مدقعا أن تصوغ وأن تنفذ استراتيجيات وطنية جريئة للحد من الفقر، وذلك من أجل تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفضلا عن ذلك، ينبغي للحكومات أن تبذل أفضل جهودها للموازنة بين العمل والرفاه، والنمو والتوزيع بغية تعزيز الائتلاف الاجتماعي والتكامل والتنوع الشاملة لحياة مواطنيها.

١٤ - ونحن نتفق على ضرورة أن تتخذ الحكومات تدابير لتعزيز قدراتها على منع المصالح المتعارضة بين الجماعات المحلية وإدارتها وحلها. وهذا يتطلب من الحكومات أن توطد عادات التعاون القائم على التفاهم المتبادل والأمانة، وفي الوقت نفسه التأدب بالتسامح واحترام تعدد الثقافات والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع.

(٢) الاقتصاد السوقي والإدارة المؤسسية

١٥ - يجب على الحكومات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية، أن تتخذ تدابير لإنشاء نظام اقتصادي حر وعادل. وهذا يتطلب من الحكومات أن تخفف اللوائح التي تقيد المنافسة وأن تعزز الإشراف على الممارسات التنافسية - التقييدية لشركات الأعمال. ويجب تعزيز المعايير والممارسات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والكشف عن الأدلة غير المالية من خلال بذل جهود مشتركة بين الحكومات وقطاعات الأعمال بغية ضمان إدارة مشتركة سليمة. وينبغي أن تدعم الحكومات أيضا القواعد الرقابية والمواد المتعلقة بالكشف عن الأدلة لضمان حماية جيدة لمصالح الأقلية أصحاب الشأن.

١٦ - وينبغي أن تبذل الشركات المحلية جهودا لتحسين علاقاتها مع مجتمعاتها المحلية، وينبغي في الوقت نفسه أن تعزز الشركات المتعددة الجنسيات معيارا أسمى للأخلاقيات المؤسسية. ويجب على الشركات أن تمارس معاملات نزيهة مع احترام القانون المحلي والدولي، وأن تظل مدركة لعواقب سياساتها، الإيجابية والسلبية، فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية والبيئات التي تعمل في داخلها.

١٧ - ونحن نتفق على ضرورة أن تعمل الحكومات وقطاعات الأعمال معا لتشجيع وتعزيز هذه المبادرات الخاصة مثل جهود مكافحة الفساد وضمان التطبيق العادل للقوانين واللوائح. وسوف تساعد اللوائح وإجراءات المراجعة الفعالة، الداخلية والخارجية لفرادى الشركات، على استبانة الممارسات غير الأخلاقية وممارستها عند أدنى حد قبل أن تصبح مستوطنة داخل أية شركة أو صناعة أو اقتصاد وطني.

١٨ - ويحتاج إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة أن تتضمن تحديث إجراءاتها الخاصة بصنع القرار واعتماد ممارسات مبتكرة لتحسين إنتاجيتها. وهذا يتطلب استقدام نظم جديدة تؤكد على المسؤولية والمساءلة وتقييم الإدارة المستندة إلى الأداء داخل المؤسسات المملوكة للدولة.

(٣) أسلوب الحكم المحلي

١٩ - نحن نتفق على أن الإدارة الرشيدة تتطلب قدرا ملائما من إضفاء طابع اللامركزية والابتكار وتطوير نظام الحكم المحلي. فالإدارة المحلية يمكن جعلها أكثر فعالية ومتمتعة باستقلالية من خلال تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية، واستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحكومة وفي نظام الأداء القائم على النتائج. ونحن نرحب بجهود حكومة جمهورية كوريا لإقامة نظم ابتكار إقليمية تعمل في إطارها الحكومات والصناعات والجامعات المحلية معا من أجل التنمية على الصعيد الإقليمي.

٢٠ - ونحن نؤمن أن جعل الحكومات المحلية تخضع للمساءلة بدرجة أكبر وجعلها أكثر شفافية هما مفتاحا النجاح في إقامة تعاون وشراكة على المستوى المحلي. وينبغي أن تعزز مساءلة الحكومات المحلية من خلال الضوابط المحلية والخارجية من جانب مختلف العناصر الفاعلة في المجتمع. فضلا عن ذلك، فإننا، من أجل تحسين الفاعلية وآداب الخدمة العامة وللمحد من الفساد، ندعم التدابير الرامية إلى تعزيز نظم التقييم والأداء العملي للحكومات المحلية بشكل يتصف بالشفافية.

(٤) المجتمع المدني

٢١ - ينبغي للحكومات أن تقدر وأن تشرك المجتمع المدني كشريك في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة. ونحن نتفق على أن إقامة شراكات بناءة بين الدول وقطاعات الأعمال والمجتمع المدني أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا يتطلب من جميع العناصر الفاعلة المعنية أن تقبل وتعزز التنوع بين الأشخاص من الجنسين وبين الأجناس والجامعات العرقية والطبقات والأديان والعقائد والمناطق والثقافات.

٢٢ - ونحن ندرك أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دورا ملائما في ضمان وجود حكومة تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية وتحمل المسؤولية. وهذه المشاركة تتطلب من منظمات المجتمع المدني أن تجد طرقا مبتكرة لتضع المواطنين في صميم الإدارة. ونحن نتفق أيضا أن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الإنتاجية وجعلها قابلة بدرجة أكبر للمساءلة أمام الناس ومتسمة بالشفافية أمامهم.

٢٣ - ونحن ندرك أن منظمات المجتمع المدني ذات أهمية في إقامة وموالات الترابط الاجتماعي والشعور بالثقة، حيث يعتبر هذا أساسيا من أجل الأداء السليم للمجتمعات الحديثة. ونحن ندرك أننا نستطيع، بتشجيع المواطنين على المشاركة في المنظمات الخاصة والمنظمات الطوعية، أن نخلق مزيدا من الأمانة والثقة في المؤسسات العامة التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني.

٢٤ - وينبغي للمجتمع المدني أن يلتمس ويستحدث أشكالاً جديدة من المشاركة الشعبية والمشاركة على مستوى محلي، بغية اتصاف القرارات التي تتخذها المنظمات الحكومية الدولية بمزيد من الشفافية والديمقراطية. ومن الأهمية إدراك أن المجتمع المدني داخل كل دولة سيصبح أكثر فعالية بتبادل الخبرات وإقامة الشبكات مع منظمات المجتمع المدني من بلدان أخرى، وفي الوقت نفسه تقبل التنوع بين الشركاء في جميع أنحاء العالم.

تدابير المتابعة

٢٥ - نحن نرحب بما ستقدم عليه وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية في جمهورية كوريا، إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، من الاضطلاع بدراسة جدوى لإنشاء مركز تابع للأمم المتحدة معني بأسلوب الإدارة في سول. ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أن هذا المركز، عند إنشائه، سوف يصلح كمركز تنسيق إقليمي ودولي هام حيث ينهض بالأبحاث وينشر المعلومات الضرورية ويوفر دورات تدريبية عن تحديد الإدارة، بما فيها الحكومة الإلكترونية، للموظفين المدنيين والمجتمعات المدنية وقطاعات الأعمال.

٢٦ - ونحن نعتقد أن هناك في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حاجة ماسة إلى إنشاء نظام مباشر لنشر المعلومات بشأن تحديد الحكومة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتزام وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية للنظر في إنشاء موقع لمدخل من أجل تبادل المعلومات بشكل مباشر بشأن الابتكارات وأفضل الممارسات بشأن الإدارة الرشيدة.

المنتدى العالمي السابع

٢٧ - نحن نعرب عن تقديرنا لحفاوة الأمانة العامة للأمم المتحدة في استضافة المنتدى العالمي السابع بشأن تحديد دور الحكومة في عام ٢٠٠٦. ونحن نقدر مساهمة حكومة إيطاليا في حلقات العمل في إطار المنتدى العالمي ونشجعها أيضاً على مواصلة دعمها من أجل المنتدى العالمي السابع. ونحن نرحب بالدعم المقدم من حكومة جمهورية كوريا من أجل المنتدى العالمي السابع ونطلب أن يفعل ذلك سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.